تقدم باقتراح يلزمه بالسداد للمؤسسة

هايف: صندوق التنمية لم يلتزم بصرف 25 بالمئة من عائداته لـ «السكنية»

رياض عواد

أكد النائب محمد هايف أنه تقدم باقتراح بقانون لتعديل المادة 3 من قانون رقم 25 / 1974 لإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية .

وقال في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن سبب التعديل هو ماورد في إجابة وزير الخارجية على سؤال تقدم به بين فيه أوجه الصرف للصندوق وتبين عدم التزام الصندوق بصرف نسبة 25 % من عائدات الصندوق لمؤسسة الرعاية السكنية.

وأشار إلى الصندوق صرف هذه النسبة مرة أو مرتين فقط لكن المساعدات التي يصرفها لبعض الدول فاقت ماتم صرفه للسكنية.

وأشار إلى القانون الحالي لا يلزم الصندوق بصرف هذه النسبة للرعاية السكنية كما أنه نص على ألا تزيد عن 25% وهذا ماجعل الصندوق لايلتزم بالسداد.

وأضاف أن التعديل الذي تقدم به هو أن يكون صرف هذه النسبة إلزاميا بأن يتم التحويل سنويا اعتبارا من العام المالي 20 / 21 كما أن التعديل نص على على ألا تقل هذه النسبة عن 25% وليس كما ورد في القانون الحالي.

وتمنى هايف ان يوافق النواب على الاقتراح بقانون الذي تقدم به وسيناقش في دور الانعقاد القادم خاصة أن موارد الصندوق كبيرة كما الرعاية السكنية تحتج في بعض السنوات بعدم وجود ميزانية.

وأكد هايف ضرورة أن تكون النسبة التي نص عليها القانون حقيقية وليست على الورق ويلتزم بها الصندوق الذي تبلغ أرباحه نحو 200مليون دينار.

محمد هايف

في موضوع آخر قال هايف إن القرار الأخير الذي أصدره ديوان الخدمة بحظر تسجيل المستقيلين في التوظيف يؤكد استمرار الديوان في التعسف.

وأضاف أن الديوان اراد ان يعالج الخطا الذي تسبب فيه بمنع التنقل بين الوزارات والذي جعل النقل قاصر على الوزراء أوفئات معينة مما اضطر الناس للاستقالة.

وأشار إلى أن الصندوق يريد معالجة هذا الخطا الذي تسبب في زيادة الاستقالات بخطا آخر من خلال حظر تقدم المستقيلين أو المنتهية خدماتهم للتوظيف إلا بعد سنة من انتهاء الخدمة.

وبين أن القرار نص على أن يعمل بالحظر لمدة 7 سنوات وهذا يؤكد أنهم جعلوا الناس تجربة، كما أن الحظر يشمل الحظر جميع الدرجات.

وقال إن الموظف يضطر إلى النقل أحيانا لتحسين وضعه أو سواء لأن العمل المكلف به غير مناسب وهذا الحظر يعتبر عقاب للموظف.

وأشار إلى أنه من الممكن أن تكون الاستقالة بعد مرور مدة معينة قد تكون خلال عامين لكن الحظر الكلي غير موفق.

وأكد أن هذا القرار غير موفق ويجب مراجعتهبل يجب مراجعة قرار منع التنقلات .

واشار إلى أنه سيتقدم باقتراح لفتح باب التنقلات بين الوزارات حيث كانت بموافقة الوزير المختص وأصبحت بموافقة مجلس الخدمة المدنية.

وأوضح أنه يجب أن يسمح بالتنقل بين الوزارات خلال عامين من العمل وان يكون التنقل داخل الوزارة خلال شهرين.

الدلال يسأل الصالح عن أضرار الشبكات ومحطات البث في خدمة 5G

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ونص السؤال على:

أعلنت الجهات الرسمية في الدولة عن تبنيها لخدمات الجيل الخامس لشبكات الاتصال (5G)، واعتبرت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أن ذلك يعد مواكبة للتطور القائم في مجال الاتصالات والتكنولوجيا وتطوير في البنية التحتية وقطاع الاتصالات وخدمة أفضل للجمهور ، وبالمقابل برزت آراء محلية ودولية عديدة فنية وتقنية وطبية تشير إلى خطورة الشبكات ومحطات البث في الخدمة الجديدة (5G) وأن من شأن أستخدامها التسبب في أمراض كالسرطان وغيره بسبب الاشعاعات الكهرومغناطيسية الناتجة عن تلك الشبكات ، ونظراً للمسؤولية التي يضعها قانون هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات على الهيئة وبالأخص وفقاً كما ورد في المادة (43) من قانون الهيئة لضمان عدم أضرار شبكات أو خدمات الاتصالات بالصحة والسلامة العامة والبيئة ، لذا يرجى افادتنا بالتالي:

1– هل قرار الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات تبني خدمات الشبكات الخامسة (5G) كان بناء على دراسات أحداها طبية أو متعلقة بالصحة العامة عن ضمان سلامة استخدام الخدمة الجديدة أو الشبكات المتعلقة بها مع تزويدي بنسخ من تلك الدراسات سوآءا كانت دراسة محلية أو عالمية.

2– ما هو موقف الهيئة العامة لتقنية المعلومات حيال ما يثار من لغط كبير في الآونة الأخيرة ناتج عن أراء فنية وطبية تشير إلى خطورة أستخدام شبكات خدمات الاتصال للجيل الخامس (5G) وبأن الاشعاعات الصادرة منها قد تسبب مرض السرطان وكذلك الأضرار بالصحة العامة والبيئة، وفي حال عدم وجود رأى أو موقف، وما هي الإجراءات التي ستتخذها الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات حالا ومستقبلاً حيال ذلك.

3– ما هي الدول على مستوى العالم وفقاً لمتابعة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التي سبقت دولة الكويت في تبني خدمات الجيل الخامس (5G) وما هو تقييم تلك الدول لأستخدام الخدمة وبالأخص في مجال الصحة العامة وسلامة البيئة. 4– هل يوجد تواصل أو تنسيق أو عمل مشترك بين هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مع وزارة الصحة من جانب وكذلك الهيئة العامة للبيئة من جانب أخر فيما يتعلق بالآثار المترتبة عن أستخدام شبكات الاتصالات وبالأخص الخدمة الجديدة (5G) مع موافاتي برأي كل من وزارة الصحة والهيئة العامة للبيئة في هذا الشأن.

محمد الدلال

الملا يسأل العقيل عن لجان شؤون الموظفين ومشاريع خطة التنمية الثانية 2020/2015

وجه النائب د. بدر الملا سؤالين برلمانيين إلى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل.

وطالب الملا في سؤاله الأول بالآتي:

1 – يرجى تزويدي بقرارات لجان شؤون الموظفين منذ عام 2015 حتى تاريخ الإجابة وما التظلمات التي قدمت حول قرارات تلك اللجان؟ وهل بتت هذه اللجان في هذه التظلمات؟

2 – هل تمت إعادة تشكيل أي من لجان شؤون الموظفين؟ في حال كانت الإجابة نعم فأرجو تزويدي بأسباب إعادة التشكيل، مع تزويدي بالقرارات الجديدة التي تم بموجبها إعادة تشكيل تلك اللجان.

3 – هل تمت إضافة أسماء الموظفين ممن قدموا تظلمات من تقييمهم إلى اللجان الجديدة التي تمت بموجب قرارات إعادة التشكيل؟ وما مبررات ذلك؟ كما أرجو تزويدي بقرارات تلك اللجان التي فيها إدراج أسماء الموظفين المتظلمين من التقييم السنوي.

وطالب في السؤال الثاني إفادته وتزويده بالآتي:

أرجو تزويدنا بجميع المشاريع المنضوية تحت خطة التنمية الثانية 2015 / 2020 التي تتصل بالأنظمة الآلية والبرمجيات والمعلومات سواء كانت فنية أم استشارية مشفوعا بالآتي:

1 – اسم المشروع.

2 – ميزانية كل مشروع على حدة.

3 – نسبة الإنجاز لكل مشروع على حدة.

4 – دراسات الجدوى لهذه المشاريع.

5 – أسماء الشركات التي تم إسناد هذه المشاريع إليها.

6 – هل تم إسناد بعض هذه المشاريع بالتعاقد بالأمر المباشر وأسماء هذه المشاريع؟ وفي حال وجودها يرجى تزويدي بأسماء الجهات الحكومية التي تعاقدت معها.

7 – هل تم رصد أي مخالفات أو ملاحظات على أي من الشركات المنفذة للمشاريع؟ إذا كان الجواب نعم، فأرجو تزويدي بالتالي:

– نسخة من الملاحظة أو المخالفة والجهة التي رصدتها.

– ما تم من إجراءات إزاء تلك المخالفة أو الملاحظة.

– هل تم إسناد أي مشروع لأي من هذه الشركات أو الجهات المنفذة بعد رصد تلك المخالفات؟ ومبررات ذلك في الحال كانت الإجابة نعم

د. بدر الملا

الدمخي للجبري: هل يوجد تنسيق بين «الإعلام» ووزارات الدولة لانتقاء البرامج الهادفة واستبعاد المسيئة؟

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالا برلمانيا إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري قال في مقدمته:

يعد جهاز الإعلام من أهم وسائل نقل الثقافات والمعرفة وفهم الناس لبعضهم البعض ويساعد على الانفتاح بشكل أكبر على الآخرين وتفهمهم وتقبل اختلافاتهم، كما أنه مصدر للإلهام لدى الطفل، حيث يتأثر بما يشاهده من فنون وغيرها، بالإضافة إلى تطوير مهارات الخيال لديه، إلا أنه لوحظ في السنوات الأخيرة وبإجماع العديد من المتابعين والمهتمين بالشأن الإعلامي محليا وخارجيا فقدان المسلسلات الكويتية هويتها بل الأمر من ذلك أنها تعكس صورة مشوهة مخافة لا تحاكي الواقع الاجتماعي الحقيقي للمجتمع الكويتي أخلاقيا وسلوكيا مما تشوه صورة الحياة الاجتماعية للبيت الكويتي للمشاهد وهذا لا يقبله أي غيور على وطنه، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 – ما الإجراءات الرقابية التي تسبق نقل المسلسلات في الإعلام المرئي؟ مع تزويدي بتقرير الرقابة على المسلسلات للسنوات الثلاث الأخيرة، مع تحديد أعضاء فريق الرقابة لكل مسلسل.

2 – هل تجري وزارة الإعلام تقييما دوريا للمسلسلات بشكل خاص وبرامج التلفزيون بشكل عام بمشاركة جهات اختصاص محلية تعنى بالمحافظة على الهوية الكويتية في جميع الجوانب الاجتماعية والسلوكية والدينية؟ مع تزويدي بالتقييم للسنوات الخمس الأخيرة.

3 – هل يوجد تنسيق وتعاون بين وزارة الإعلام من جهة ووزارات الدولة من جهة أخرى كوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو أي جهة أخرى بهدف انتقاء البرامج الهادفة واستبعاد أي برامج تسيء للمجتمع

د. عادل الدمخي

الكندري يسأل الوزيرة بوشهري عن مشروع تطوير طريق كبد

عبدالله الكندري

على وقع الحادث المأساوي على طريق كبد، والذي أودى بحياة ثمانية أشخاص، تقدم النائب عبدالله الكندري بسؤال برلماني إلى وزيرة الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري حول مشروع تطوير طريق كبد .

وتساءل النائب: هل هناك اتفاقية استشارية لتطوير طريق كبد؟ إذا كانت الإجابة بنعم.. هل تم انهاء إجراءات المناقصة الخاصة بتطوير هذا الطريق مع بيان التاريخ؟

وأضاف: متى كان تاريخ البدء في مشروع تطوير طريق كبد؟ وهل هناك تأخير في تنفيذ المشروع؟ إذا كانت الإجابة بنعم.. أطلب تزويدي بالأسباب المؤدية لذلك؟ من جهة أخرى، تقدم النائب باقتراح برغبة لإنشاء دوار على طريق كبد في الاتجاه المؤدي إلى مخفر كبد وإلغاء الدوران إلى الاتجاه المعاكس لهذا الطريق.

وأشار النائب الى انتشار الحوادث المرورية عند الإنحناء بالقرب من جمعية كبد والطريق المؤدي لدوار كبد شمال المخفر، وللحد من هذه الظاهرة وتلافي وقوع الحوادث أقترح إنشاء دوار وإلغاء الدوران إلى الاتجاه المعاكس.

بعد رفض الجمعية العمومية للتقرير المالي والاداري 2018

المويزري لوزير الشؤون: ما الوضع القانوني لأعضاء مجلس إدارة جمعية النعيم التعاونية؟

شعيب المويزري

وجه النائب شعيب شباب المويزري سؤالا الى وزير الشئون الاجتماعية ونص السؤال على: انعقدت الجمعية العمومية لجمعية النعيم التعاونية في تاريخ 4/ 5 / 2019 وقد تم رفض التقرير المالي والاداري من قبل المساهمين في الجمعية، وبعد الانتهاء من إنعقاد الجمعية العمومية جرت انتخابات لإختيار ستة أعضاء جُدُدْ بدلا من الأعضاء المعينين من قبل وزارة الشئون، لذا يرجي الإجابة عن التالي:

1– ما هو الوضع القانوني لأعضاء مجلس إدارة جمعية النعيم التعاونية بعد رفض الجمعية العمومية للتقرير المالي والاداري 2018؟ وهل الإنتخابات التكميلية التي جرت بعد إجتماع الجمعية العمومية صحيحه؟

2– ما هي الاجراءات التي إتخذتها وزارة الشئون ممثله في قطاع التعاون بعد رفض الجمعية العمومية لجمعية النعيم التعاونية للتقرير المالي والاداري؟ وهل تقدم مجموعة من المساهمين لوزارة الشئون بطلب محضر الجمعية العمومية؟ وهل قامت الوزارة بتزويدهم بنسخه من هذا المحضر؟ إذا كانت الإجابة ب لا فما هو السند القانوني لعدم تسليم مجموعه من المساهمين نسخه من المحضر؟

3– ما هي الاجراءات التي إتخذتها الوزارة تجاه الشكاوى المقدمة من قبَلْ بعض المساهمين ضد الوكيل المساعد لقطاع التعاون والتي تم تسليمها للوزارةَ بتواريخ 9/ 5 / 2019 و16/ 5 / 2019 و19/ 5 / 2019 و23/ 5 / 2019؟

4– هل صدرت أية أحكام قضائية ضد وزارة الشئون؟ وهل تم تنفيذها؟ وإذا لم تُنفذ الوزارة هذه الاحكام، فما سبب ذلك؟ تزويدي بنسخه من جميع الأحكام الصادرة ضد وزارة الشئون والمتعلقة بقطاع التعاون.

العدساني : إما إلغاء قرار الخدمة المدنية بحظر تسجيل الكويتيين أو الاستجواب

لوح النائب رياض العدساني بتقديم استجواب في حال عدم إلغاء قرار حظر تسجيل المتقاعدين في ديوان الخدمة المدنية للتوظيف وحمل العدساني الحكومة أضرار هذا القرار والذي سيجعل من الكويتيين اغراب في بلدهم جاء هذا في التصريح الصحفي مساء امس بمجلس الامة

ووصف العدساني استمرار قرار مجلس الخدمة المدنية بحظر تسجيل المواطن لمدة عام في التوظيف بعد الاستقالة بأنه قرار مجحف وتعسفي، معلنا عزمه التقدم باستجواب في حال عدم إلغاء هذا القرار. وأضاف العدساني في السابق كان هذا القرار ينطبق على أصحاب الدرجة الرابعة وما فوق أما الآن فعلى الجميع، كما أن النقل والإعارة كان معمولا به وليس موقوفا كما هو الآن متابعا: المفترض أن لا يشعر المواطن الكويتي بالغربة.. وإذا لم يتم إلغاء القرار سأتقدم بأستجواب بهذا الشأن.معلنا: إما فتح الإعارة والنقل أو إلغاء هذا القرار التعسفي الباطل والذي سنتصدى له.